

فيها نرى عا او يخل ويخل عليه ثم اورد هب النزوح بدون الارض
او الخيل بلا ارض وتلا دون التمر لا يجوز لان الموهوب متصل
بغيره اتصالا حلقيا مع المكان الملقح ففرض احدكما غير ممكن
في ماله الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يجتمع القصة والهيئة
الفسادة مضمونة بالقبض كذا في البنزاية ثم اعلم ان ما قيل
الشيوع مبعوثا من بيع المشاع واجارة المشاع وطاره المشاع
ورهن المشاع وهدية المشاع وصدق المشاع ووقف المشاع فقد
جعت كل ارباب الطاب هذه الاقسام هنا القارة على
الاختصار تعرف احكامها في ابوابها المتامل ان شاء الله تعالى
وقد تقدم الكلام على غالب هذه الاقسام في فصل الاحكام من
موضوعنا هذا فانظر منه في المصطلحات جعل له داره في الصفة
فوجب الدار لرجل المبيع لما في الموهوب من تحويلها اليه ليس يوجب
فلا يوجب الدار ولو وهبت المرأة دارها من زوجها او ساكنة فيها
بامتصاص لان المرأة وبأبها في الدار في رهنها كانت الدار
مشغولة بالزوج وبها فلا يمنع من صحة قبضه على الدار في رهنها
وهبت المهر منك فقالت وهبت وهي تعلم الوصية لا يوجب خلاف
الطلاق والعتاق وهذا لو اكره على الهدية فوجب لا يوجب وقال
القصيدة ابو الليث السمعي لا يبعث ايضا اذا عرف بالرجل يخل
قال لا يوجب لهذا الشيء على وجه المزارع فقال وهبت فقبل
قلم حازه وذكر في الروابي رجل قال يجمع ما اسلكه لفلان من الهدية
حتى لا يجوز له ان يقبض فرفق بين هذا وبين ما اذا قال يجمع

ما يعرف بل ويثبت بالفلان حيث يكون اقول والفرق ان في هذه
المسئلة الاولى لما قال ما ملك فله الملك القام حقيقة والملك
القيام له لا يصير لغيره الا بالتملك فيكون هبة وفي المسئلة الثانية
قال يجمع ما يعرف في و يثبت الي او يعرف به و يثبت اليه يجوز ان
يكون ملك غيره فيكون اقول وذكر في البنزاية رجل قال لا اخرج هبة
منك هذا العين تقبضه الموهوب ليحفره الوهاب ولم يجعل قبلة يجمع
ولو لم يقبض منه لكنه قال قبضت بصير قابضا عند من جرد امته
تعالى فضلا لابي يوسف من غير ان يقال عنه وذكر في احوال هبة
الدين من غير ان يثبت له الدين لا يبيع الا اذا وهبه واذن له بالقبض
وقبضه حازه وذكر في العدة وان لم يامر بالقبض لا يجوز والمنت لى
وهبت مهرها من ابنتها او المرأة لو وهبت مهرها الذي زوجها لانيها
الصغير هذا لا يوجب ان لا يزوجها بالقبض صحت والا لا نذهب اليه
من غير ان يثبت له الدين لا يجوز ولو اذن من المدون او وهبه حازه
وهبت دارها فاشاع الوهاب ثم وهبت المتاع بعد ذلك اقول
عقبت ذوقه ان وهبت الدار ولم يملكها حتى وهبت المتاع وملكها
اليه حلة حاز وان وهبت له المتاع اجمع يوجب له رجل
ثيابا في صندوق وملكه الصندوق فليس يقبض رجل صدقة على ابن
صغير له بدله وله في المتاع او ساكنة ببيعها او فيها ساكن بلا اجر
ولم يفرغها حازت الصدقة وان كان فيها ساكن باجر لغير الصدقة
وهبت لابنة الصغير ارضها فاشاع الاب او الابن كذا لا يجوز عليه
الفتوى وجعل في سنن لابن الصغير كما اقول ان قال جعلته لراكون

مكرر في نسخة اخرى